Malaysian Journal of Syariah and Law
مجلة الشريعة والقانون بماليزيا

Vol. 11, No. 2, pp. 344 - 365 | DECEMBER 2023
ISSN: 1985-7454 | E-ISSN: 2590-4396
www.mjsl.usim.edu.my

Submission date: 08 Sept 2022 *Received in revised form: 17 Mar 2023* *Acceptance date: 27 May 2023* *Available online: 28 Dec 2023*

استثمارات الشركات الأجنبية الوافدة: اللوائح القانونية والآثار السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

INVESTMENTS OF INCOMING FOREIGN COMPANIES: LEGAL REGULATIONS AND POLITICAL IMPACTS IN ACHIEVING ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE UNITED ARAB EMIRATES

*[i,ii] Rashed Naser Muassabah Al-Kalbani, [i] Nisar Mohammad Ahmad, and [i] Mohamad Zaharuddin Zakaria

[i] Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Bandar Baharu Nilai, Nilai, 71800 Negeri Sembilan, Malaysia
[ii] Ministry of Human Resources & Emiratisation, Mubadala Tower, Sultan Bin Zayed The First, St. Al Nahyan, Abu Dhabi, The United Arab Emirates

*(Corresponding author) e-mail: zaharuddin@usim.edu.my

DOI: https://doi.org/10.33102/mjsl.vol11no2.400

ABSTRACT

This study aimed to study the legal regulation and political impacts of foreign investments on the economic development of the United Arab Emirates (UAE). It addresses key questions related to the extent of foreign investments in the UAE, legal regulations of foreign investment, the sectors that attract the most investment, and how these investments contribute to overall economic growth through political impacts to the country. In addition, the study examines the direct effects of foreign investments on job creation, technology transfer and skills development in the UAE. It also explores the policy frameworks and measures implemented by the UAE government to attract and encourage foreign investments, as well as the challenges and barriers that hinder its full potential. By conducting a descriptive applied study, this study aims to emphasize the importance of foreign investments and provide insights to policy makers and stakeholders. The study highlights the importance of these investments in achieving sustainable economic development in the UAE. Despite concerns about external financing and its possible negative impact on sovereignty, decision-makers in many countries have recognized the decisive role of foreign investments in their economies. The study concluded that the UAE has succeeded in attracting foreign investments through industrial centres, incentives, advanced infrastructure and a favorable business climate. The country's commitment to openness and free movement of capital contributed to its attractiveness as an investment destination. This study found that foreign direct financing is diverse, benefiting various sectors within the UAE economy and subject to specific legal regulations and political impacts for more economic achievement. While portfolio and other forms of investments are often tied to specific sectors, direct financing has a wider distribution. The results also indicate that the UAE aims to boost investor confidence and expand investments outside the financial sector in tolerant with legal regulations. The study emphasizes the need for measures that promote investments across various economic activities, including real estate. This commitment to openness and capital movement significantly enhances its appeal as an investment hub while abiding by legal frameworks, reinforcing the nation's stance on fostering economic growth through foreign investments.

Keywords: *Foreign Direct Investment, Expatriate Companies, Business Climate, United Arab Emirates*
How to cite (APA 6th Style):
Al-Kalbani, R. N. M. K., Ahmad, N. M., & Zakaria, M. Z. (2023). Al-istithmarat sharikat 'ajnabiatin: Al-lawayih alqanuniat wa atharat wa al-siyasat fi tahqiq al-tanmiat al-iqtisadiat fi Dawlat al-Imarat al-Arabiat al-mutahidat: Investments of foreign companies: Legal regulations and political impacts in achieving economic development in the United Arab Emirates. *Malaysian Journal of Syariah and Law*, *11*(2), 344–365. https://doi.org/10.33102/mjsl.vol11no2.400

© The Author(s) (2023). Published by USIM Press on behalf of the Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact usimpress@usim.edu.my.

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التنظيمات القانونية والآثار السياسية للاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يتناول البحث أسئلة رئيسية تتعلق بمدى الاستثمارات الأجنبية في الإمارات والتنظيمات القانونية للاستثمارات الأجنبية، والقطاعات التي تجذب أكبر قدر من الاستثمارات، وكيفية مساهمة هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي العام من خلال الآثار السياسية على البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تبحث الدراسة في الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية على خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا وتطوير المهارات في الإمارات. كما تستكشف الدراسة الأطر السياسية والتدابير التي تنفذها حكومة الإمارات لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن التحديات والعوائق التي تعيق تحقيق الاستثمارات الكاملة. من خلال إجراء دراسة وصفية تطبيقية، تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية الاستثمارات الأجنبية وتقديم رؤى لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة. تسلط الدراسة الضوء على أهمية هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الإمارات. وعلى الرغم من المخاوف المتعلقة بالتمويل الخارجي وتأثيره المحتمل على السيادة، إلا أن صانعي القرار في العديد من البلدان يدركون الدور الحاسم للاستثمارات الأجنبية في اقتصاداتهم. وخلصت الدراسة إلى أن دولة الإمارات نجحت في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال المراكز الصناعية والحوافز والبنية التحتية المتقدمة ومناخ الأعمال الملائم. ساهم التزام البلاد بالانفتاح وحرية حركة رأس المال في جاذبيتها كوجهة استثمارية. وجدت الدراسة أن التمويل الأجنبي المباشر متنوع ويستفيد منه مختلف القطاعات داخل اقتصاد الإمارات ويخضع للتنظيمات القانونية والآثار السياسية لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية. في حين أن الحافظة وغيرها من أشكال الاستثمارات غالباً ما ترتبط بقطاعات محددة، فإن التمويل المباشر لديه توزيع أوسع. كما تشير النتائج إلى أن دولة الإمارات تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وتوسيع الاستثمارات خارج القطاع المالي في انسجام مع التنظيمات القانونية. تؤكد الدراسة على الحاجة إلى تدابير تعزز الاستثمارات عبر الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك العقارات. ويعكس النهج الاستباقي لدولة الإمارات العربية المتحدة تصميمها على تنويع وتعزيز اقتصادها من خلال الاستثمارات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: *الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات الوافدة، مناخ الأعمال، الإمارات العربية المتحدة*

المقدمة

وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٢١ الصادر عن الأونكتاد، شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١١ ٪ من ١٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، على الرغم من تفشي جائحة كوفيد -١٩. وخلال الفترة نفسها، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ١٥١ مليار دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، كان حوالي ٥٣ ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة دبي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ في الصناعات المتوسطة والعالية التقنية؛ ويتركز الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التجارة والعقارات والتمويل والتأمين، والصناعة التحويلية، والتعدين، والبناء. المستثمرون الرئيسيون هم المملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية.

وتشمل نقاط القوة في دولة الإمارات العربية المتحدة لستقرارها السيلسي والاقتصادي، وسهولة الوصول إلى موارد النفط، وانخفاض تكاليف الطاقة، والرغبة في تنويع الاقتصاد والقوّة الشّرائيّة العالية. ومن الأصول التي لا يمكن إنكارها في البلد عدم وجود ضرائب مبلشرة على الأعمال التجارية (بلستثناء المصارف وشركات النفط وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية) وفرض ضرائب مبلشرة على الدخل، وعدم وجود ضوابط على الصرف وأي قيود على إعادة رأس المال إلى الوطن، فضلا عن وجود قطاع مصرفي قوي ومربح، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العمالة الوافدة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصدار مرسوم الاستثمار الأجنبي المبلشر عام ٢٠٢٠، والذي سهل الاستثمار الأجنبي بشكل أكبر من خلال توسيع بعض حوافز المنطقة الحرة لتشمل الاقتصاد الأوسع. كما سمح قرار مجلس الوزراء الاتحادي الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٢٠ بملكية أجنبية تصل إلى ١٠٠ ٪ لـ ١٢٢ نشاطا اقتصاديا عبر ١٣ قطاعا صناعيا. كما أطلقت الحكومة ٥٠ مبادرة اقتصادية تهدف إلى جعل البلاد أكثر قدرة على المنافسة وجذب ١٥٠ مليار دولار إلى المشاريع المحلية بحلول عام ٢٠٣٠.

تم تنفيذ عدد كبير من القوانين التي تغطي التجارة والأمن عبر الإنترنت كالمرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٣ في شأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة وقوانين الملكية الفكرية والعلامات التجارية كالمرسوم بقانون اتحادي ٣٦ لسنة ٢٠٢١ بشأن العلامات التجارية والإقامة والمخدرات وغيرها من القضايا الاجتماعية، وتحولت الكيلنات الحكومية إلى العمل أربعةلأيام ونصف في الأسبوع (مجموعة أكسفورد للأعمال). من ناحية أخرى، فإن نقاط الضعف الرئيسية في البلاد هي صغر حجم سوقها المحلي، والاعتماد على الواردات وعلى الوضع المالي الدولي، وكذلك على قطاع الهيدروكربون. احتلت الإمارات المرتبة ١٦ من بين ١٩٠ دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠٢٠ الذي نشره البنك الدولي، حيث خسرت ٥

مناصب في عام واحد، يهدف هذا البحث الي درلسة تأثير الشركات الوافدة كلستثمارات أجنبية مبلشرة الي تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

ومن أجل ذلك لستخدم الباحث المنهج التحليلي، كما تقتضي طبيعة الموضوع تقسيم البحث الي محورين على النحو للتالي: الأول ـبيان ـماهية الاستثمارات الأجنبية للمباشرة وأنواعها وأهميتها، وللثاني واقع وآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي الاقتصاد الإماراتي والتنمية الشاملة.

تتمثل مشكلة الدرلسة حول فهم تأثير لستثمارات الشركات الأجنبية على التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتهدف الدرلسة إلى درلسة ووصف الدور المحدد الذي تلعبه هذه الاستثمارات في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث تسعى الدراسة إلى معالجة العديد من الأسئلة الرئيسية، مثل:

- ما هو مدى الاستثمارات الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة وكيف أنها تطورت مع مرور الوقت؟
- ما هي القطاعات أو الصناعات التي جذبت أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- كيف تساهم هذه الاستثمارات في التنمية الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هي الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية على توليد فرص العمل، نقل التكنولوجيا، وتنمية المهارات في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- ما هي أطر السياسات والتدابير التي تم تنفيذها من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية؟
- ما هي التحديات أو الحواجز الموجودة التي قد تعيق الإمكانات الكاملة للاستثمارات الأجنبية في دفع التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

من خلال إجراء درلسة تطبيقية وصفية، تهدف الدرلسة الحالية إلى تسليط الضوء على أهمية هذه الاستثمارات وتقديم رؤى لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة لتعزيز المساهمة الإيجابية للشركات الأجنبية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في سياقات متنوعة نعرض بعضها على النحو التالي:

١. خلوفي، وهيبة (٢٠١٥). الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية.

هدفت الدرلسة إلى الكشف عن آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على التنمية الاقتصادية. يتمحور تركيز الدراسة حول عدة عناصر. يتناول العنصر الأول مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأنواعها، ودوافع وأهداف ومحفزات الاستثمار الأجنبي، ومخاطره. كما يُسلِّط الضوء على مفهوم التنمية الاقتصادية. يتناول

العنصر الثاني استثمارات الأجانب في الجزائر، بما في ذلك الإطار القانوني للاستثمارات ومناخ الاستثمار في البلاد، ودوافع الاقتصاد الجزائري ومؤهلاته الخاصة، وشروط تعزيز الاستثمار في الجزائر، وتقارير وتقييم إمكانية الاستثمارات الأجنبية فيها. يركز العنصر الثالث على آفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مازالت ضئيلة على الرغم من التوفر على إمكانيات كبيرة. وتركز هذه التدفقات بشكل أساسي على قطاع الطاقة، ثم قطاع الاتصالات. ومن خلال تحليل توزيع الاستثمار الأجنبي المبلشر جغرافياً، تبين أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار. كما تكشف الدراسة عن فشل التجربة التكاملية بين المغرب والجزائر من خلال قلة الاستثمار الليبي في الجزائر. وأوصت الدراسة بضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية لتحسين المناخ الاستثماري، وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال رفع القدرة الشرائية لديهم، مما يسهم في زيادة الطلب وتوسيع السوق الداخلية.

٢. طالم، علي، وكافي، فريدة (٢٠١٧). جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان لسلسي للنهوض بالاقتصاد الوطني: تسليط الضوء على الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦.

يركز هذا البحث على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة كمحفز أساسي لتعزيز الاقتصاد الوطني. ومن خلال الدراسة، تم التوصل إلى عدة استنتاجات مهمة، حيث تبين أن قطاع الصناعة قد ساهم بشكل كبير في تحقيق إيرادات مهمة خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٦، وساهم في رفع مستوى الاقتصاد في الجزائر. ومع ذلك، فإن حجم الاستثمار الأجنبي للمباشر في هذا القطاع الحيوي لا يعكس الإمكانات الكبيرة المتاحة والجهود المبذولة لتطويره. وقد توصل البحث إلى عدد من المقترحات، من بينها تعزيز جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من التأثيرات المتوقعة على النمو الاقتصادي. يتطلب ذلك الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية المتاحة في القطاع الصناعي، من خلال إبراز المشاريع المستدامة التي تستحق الاستثمار. يهدف ذلك إلى استغلال القدرات الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وكذلك تنويع الشركاء الاقتصاديين والاستفادة من خبراتهم وإمكانياتهم في تعزيز القطاع الصناعي في الجزائر.

٣. برج راسوطة، ريمة، و بوعراب، رابح (٢٠٢٠). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: دراسة قياسية.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، وتسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الاستثمار المحلي وتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، قمنا ببناء نموذج قياسي لاختبار فرضيات الدراسة. ونتيجة لهذا التحليل، توصلنا إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الأجنبي المبلشر والاستثمار المحلي، ولكن يجب ملاحظة أن هذه العلاقة ليست قوية بسبب تأثير عوامل أخرى تؤثر على الاستثمار المحلي.

٤. قرفي، عمار (٢٠٢٢). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية: قراءة في التجربة الصينية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استعراض تجربة نموذجية في هذا المجال، وهي تجربة الصين. يهدف البحث إلى استخلاص الدروس والاستفادة من هذه التجربة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي والداخلي القائم على الابتكار، خاصة في ضوء التناقض بين المقومات والإمكانات الوفيرة التي تتمتع بها الدول العربية، بما في ذلك الجزائر، وبين المؤشرات التي تظهر تأخرها في هذا المجال. كشفت الدراسة عن وجود مستوى عالٍ من القدرات الإبداعية والمقومات الاقتصادية في الصين، وأظهرت أيضًا أن استغلال هذه المقومات يترتب عليه تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. يهدف البحث إلى استنباط الأفكار والتوجيهات التي يمكن تطبيقها لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وخاصة في الجزائر، والاستفادة من الخبرات الصينية لتعزيز التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

المحور الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه

كلمة الاستثمار هي واحدة من المصطلحات التي يشيع استخدامها من قبل المفكرين والاقتصاديين وغيرهم، لذلك هناك العديد من التعريفات حول هذا الموضوع. ترتبط كلمة الاستثمار بثلاثة مفاهيم اقتصادية تقتصر على التضحية والحرمان والانتظار. لذلك، فإن الاستثمار يعني التضحية بنفقات مالية معينة الآن مقابل عائد متوقع في المستقبل، لذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بسعر التضحية والحرمان والانتظار طوال فترة الاستثمار (Mujahid, 2016).

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه "شراء أسهم شركات مقرها في بلد واحد أو بعض البلدان من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مقيمين في بلد أجنبي" (Naif, 2009).

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك تباينًا في التعاريف المقدمة له ولا توجد اتفاقية مشتركة بين الدول والمنظمات الدولية والاقتصاديين بشأنه. ومن هذا المنطلق، سنسرد أهم هذه التعاريف على النحو التالي:

١. يعرف تقرير الاستثمار العالمي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين مستثمر أجنبي وشركة في البلد المضيف، ويتلقى المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم حصة ثابتة في شركة قائمة في اقتصاد آخر (Shalabi, 2011).

٢. وفقا لصندوق النقد الدولي، فإن الاستثمار الأجنبي هو "نوع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف الحصول على مصلحة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد ما في اقتصاد آخر، وهذه المصلحة تنطوي على

علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المبلشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المبلشر بدرجة كبيرة من التأثير في إدارة المؤسسة" (Tommy, 2001).

٣. ويرى بعض الفقهاء أن الاستثمار الأجنبي المبلشر هو ما "يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار شكل إنشاء مشروع من قبل المستثمر بمفرده أو بمشاركة متساوية أو غير متكافئة، ويأخذ أيضا شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم" (Gill, 1992).

٤. وفقا لريموند برنارد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "مساهمة رأس مال مؤسسة ما في مؤسسة أخرى، ويتم ذلك عن طريق إنشاء فرع في الخارج أو زيادة رأس مالها، أو عن طريق إنشاء مشروع أجنبي مع شركاء أجانب، أو هو وسيلة لنقل الموارد الحقيقية ورأس المال من بلد إلى آخر، خاصة عند إنشاء الأول" .

٥. كذلك يعرف الاستثمار الأجنبي المبلشر بأنه "المستثمر الأجنبي الذي يمتلك جزءا أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الاستثمار المشترك. أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع الاستثماري، وكذلك نقل المستثمر الأجنبي كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرات الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة" (Abu Qahaf, 2003).

٦. من ناحية أخرى، يعتبر البنك الدولي الاستثمار الأجنبي المبلشر "تدفقات لستثمارية صافية، للحصول على حصة دائمة في الإدارة (١٠ ٪ أو أكثر من الأسهم ذات حقوق التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. إنه مجموع رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها. ورأس مال آخر طويل الأجل وقصير الأجل".

يكشف التحليل النقدي عن وجهات نظر متباينة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، مع وجود اختلافات في التركيز والنطاق فيما بين التعاريف. في حين أن هناك مواضيع مشتركة مثل العلاقات طويلة الأمد، والتحكم، ونقل الموارد، فإن عدم وجود توافق في الآراء يثير تساؤلات حول وضوح وعالمية التعريفات. ومن المهم النظر في هذه التناقضات عند مناقشة الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتراف بأن مختلف أصحاب المصلحة قد يكون لديهم تفسيرات ومصالح مختلفة تتعلق بهذا المفهوم.

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، اعتمادا على هدف المستثمر الأجنبي من جهة، وقوانين وسياسات البلد المضيف من جهة أخرى، وفيما يلي نتطرق إلى أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي:

١. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

في هذا النوع، يكون للمستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على المشروع الاستثماري، ويعتبر من الاستثمارات المفضلة للشركات متعددة الجنسيات، حيث يسمح لها بالإدارة والإشراف والسيطرة الكاملة، على عكس الدولة المضيفة التي لديها مخاوف بشأن هذا النوع بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية (Gharid, 2015).

٢. الاستثمار المشترك

يعرف الاستثمار المشترك بأنه "أحد المشاريع التجارية المملوكة أو المشاركة من قبل طرفين أو أشخاص اعتباريين) أو أكثر من دولتين مختلفتين على أساس دائم، ولا تقتصر المشاركة هنا على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية" (Iman, 2017). وهو النوع الأكثر انتشارا مقارنة بالأنواع الأخرى (Bourj Rasouta, 2020).

٣. الاستثمار في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إنشاء الصناعات التصديرية، ولهذا السبب تسعى الدول إلى جعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمار من خلال منح المشاريع الاستثمارية فيها عددا من الحوافز والإعفاءات، والاستثمار الأجنبي هنا أبعد ما يكون عن الخضوع لقوانين البلد المضيف ويعمل من خلال قوانين خاصة ومنظمة تنظم إنشاء مناطق حرة جاذبة للاستثمار من خلال منح المشاريع الاستثمارية فيها عددا من الحوافز والإعفاءات (Al-Jubouri, 2014).

تقدم دولة الإمارات للمستثمرين أكثر من ٤٠ منطقة حرة متعددة التخصصات، وتتسم هذه المدن ببنيتها التحتية عالية الكفاءة وبخدماتها المتنوعة والمتميزة التي تسهل سير أعمال الشركات مما يوفر الوقت والجهد على المستثمرين، ويُسمح فيها لغير الإماراتيين بالملكية الكاملة للمشاريع وبنسبة ١٠٠٪.

٤. مشروعات التجميع

قد تتخذ هذه المشاريع شكل اتفاق بين الطرف الأجنبي والحزب الوطني (عام أو خاص)، يقوم بموجبه الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا (Al-Amari & Bouzidi, 2018)، وفي معظم الأحيان، وخاصة في البلدان النامية، يوفر الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة للتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات، وطرق التخزين والصيانة.... إلخ.، مقابل عائد مادي متفق عليه (Hadidi & Abid, 2020).

ثالثا: عوامل جذب الشركات الوافدة

تظهر بعض الدرلسات التجريبية أن الاستثمار الأجنبي المبلشر له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. غير أن هذا التأثير يعتمد على الخصائص السابقة للبلد المضيف. على سبيل المثال، تظهر الأدبيات أن الخصائص الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر التي لها تأثير إيجابي على النمو هي: مستوى رأس المال البشري، والأسواق المالية المتقدمة، والجودة المؤسسية، ولستقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى البنية التحتية والنمو. حتى الاستراتيجية. نمو

البلاد (Rima, 2020). كما أكد Lahul and Hussein Boumediene (2018) أن معيار إنشاء شركة تابعة في بلد آخر هو بشكل عام الاستفادة من مزايا معينة، مثل مرونة قانونية أكبر عند مواجهة رأس المال الأجنبي، والعمالة الرخيصة نسبيا، ولستقرار البيئة الاقتصادية الكلية والسيلسية، سعر الصرف مستقر، والموارد الطبيعية منلسبة ووفيرة. وتقترن عوامل مثل الموارد وحجم السوق المحلية وعمليات تحول الشركات المتعددة الجنسيات بقوة مالية وتكنولوجية وتنظيمية أكبر ومؤسسات أقوى مقارنة بالدول المضيفة الأقل نموًا (Lahul, Hussein .(Boumediene, 2018

١. مرونة سياسة سوق العمل

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بمزايا كبيرة في أنماط التجارة والإنتاج العالمية ويتوافق مع استراتيجية استيعاب الشركة، مما يمنحها ملكية ومراقبة أنشطة القيمة المضافة الموجودة في الخارج. طريقة دخول السوق معقدة للغاية. التدويل؛ لأنه يتطلب موارد مادية ومالية أعلى، تختار الشركات الدخول من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (Murabit, 2019).

ويجب استيفاء ثلاثة شروط: الملكية، والاستيعاب، والميزة الموقعية. وبالنظر إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هذه، لا يمكن للحكومات أن تتصرف إلا على أساس خصائص بلدها (المزايا الموقعية)، حيث أن الفئات الأخرى من المحددات (الملكية والمزايا الاستيعابية) تعتمد على الظروف المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر. شركة. ولذلك، تميل الوكالات الحكومية إلى اتخاذ تدابير لجعل اقتصاداتها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. ويتعلق أحد التدابير بتنظيم سوق العمل. ومع ثبات العوامل الأخرى، فإن زيادة مرونة سوق العمل تميل إلى زيادة جاذبية بلد المقصد إلى بلد المنشأ، وبالتالي تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Rima, .(2020

٢. المرونة القانونية للاستثمار

ينبغي للبلدان المستفيدة المحتملة أن تعتمد سياسات لفتح الأسواق الدولية باعتبارها حجر الزاوية في استراتيجياتها المتعلقة بالمنافع ، لأن قدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد أساسا على ما إذا كان مقدم الطلب يواصل الانخراط في أنشطة الاستيراد والتصدير. والهدف من السياسات التي ينبغي أن تنفذها الدول المضيفة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حجم التجارة عن طريق تنفيذ تدابير التحرير والتكامل الإقليمي. وهناك عامل مهم آخر في خلق بيئة مواتية وهو نظام سوق العمل الحالي في البلد المضيف. ومن خلال اتخاذ إجراءات ضد التمييز وسوء المعاملة، تستطيع السلطات تحسين سلوك الموظفين من خلال زيادة الفرص المتاحة لهم لتحسين إمكاناتهم الشخصية. علاوة على ذلك ، فإن سوق العمل حيث يمكن للمشاركين تحقيق مستوى معين من الأمن والقبول الاجتماعي يشجع المرونة في وقت مبكر ، وهو أمر ضروري لنجاح الاستراتيجيات الاقتصادية القائمة على رأس المال البشري. وهذا يخلق بيئة تسهل على

الشـركات المتعددة الجنسـيات التي يوجد مقرها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـادي العمل وتطبيق المعايير المحلية ، وبالتالي دعم تنمية رأس المال البشري.

٣. الاستقرار السياسي للبلدان المضيفة للاستثمار

بعد إجراء مراجعة الأدبيات لدراسة العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصادات المضيفة ، تقرر أن المستثمرين الرأسي والأفقي يفضلون القيام بلستثمارات طويلة الأجل في الدول ذات البيئات السياسية المستقرة والآمنة. وذلك لأن مثل هذه الاستثمارات تؤدي إلى تكاليف ثابتة يمكن استردادها بمرور الوقت بـلذلك يتجنب المستثمرون للمناطق عالية المخاطر حيث يتعرضون لخطر المصادرة. كما يبحث المستثمرون عن أنظمة قانونية شفافة تحمي الملكية الفكرية من أجل تجنب المنافسة غير العادلة (Farid, 2015)

بالنظر إلى المخاطر التي قد يشكلها ذلك على الدولة المستثمرة ، فإن قضايا مثل عدم الاستقرار السياسي والفساد لها تأثير سلبي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتلقاه الدولة. ومع ذلك ، نتيجة لحقيقة أن الشركات ذات المنظور العالمي تعتمد على فعالية عملياتها ، فإن انخفاض تكاليف العمالة والموارد الطبيعية غير المستغلة وتوافر الأسواق ذات البنية التحتية الإنتاجية واسعة النطاق هي بعض من أهم الاعتبارات عند اختيار مكان الاستثمار.(Lahul, Boumediene, 2018)

من أجل أن يشعر المستثمرون بالأمان بشأن استثماراتهم ، من الأهمية بمكان أن يعيشوا في بيئة آمنة مستقرة سياسيا واقتصاديا وعماليا. نتيجة لذلك ، تأخذ الدراسة في الاعتبار العوامل النوعية مثل الأيديولوجية السياسية ، والتي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على الاستثمار في وقت صنعه (Amari, Bouzidi, 2018)

رابعا: القوانين المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريع الاماراتي

تسعى القوانين المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز رائد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي والعالمي ، فضلا عن جذب الاستثمار الأجنبي وتنويع وتنمية قواعد الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة والخبرة والتدريب. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المجالات ذات الأولوية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة ، وخلق فرص عمل عبر مجموعة من الصناعات ، وتعظيم استخدام الموارد ، وتوليد قيمة إضافية كبيرة لاقتصاد البلاد.

صدر المرسوم الاتحادي رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ لمراقبة الاستثمار وفقا للمادة ٢ ، الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة. هدفها هو توسيع آفاق البلاد للنمو الاقتصادي والازدهار. وتخضع جميع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المسموح بها والمكونة في دولة الإمارات العربية المتحدة لمتطلبات هذا القانون عند سنه ؛ ومع ذلك ، تعفى المشاريع المطورة في المناطق الحرة المالية وغير المالية في الدولة من لوائحها.

في ضـــوء ذلك ، حدد المشـــرع في دولة الإمارات العربية المتحدة في القانون الاتحادي رقم ٣٢ لعام ٢٠٢١ القطاعات والمشاريع التي يسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار فيها (المعروفة أيضا بلسم "القائمة الإيجابية") وتلك التي لا يكونون فيها ؛ تعرف هذه باسـم "القائمة السـلبية" ، والتي تركها المشـرعون خارج القانون من أجل الحفاظ على الامتثال للقوانين الوطنية التي تحكمهم.

الأولي: القائمة الإيجابية

وباستثناء قانون الشركات والقانون الاتحادي ، تضم القائمة القطاعات والصناعات الاقتصادية المفتوحة أمام المستثمرين الأجانب في الدولة ، سواء كليا أو جزئيا ، على النحو الذي يحدده قرار يتخذه مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد ولجنة الاستثمار الأجنبي المباشر. قد يحدد هذا القرار الإمارة التي يقع فيها مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن القائمة الإيجابية ، وقرار الموافقة على مشـــاريع الاســـتثمار الأجنبي المباشـــر المدرجة في القائمة الإيجابية ، والهيكل القانوني للاســتثمار الأجنبي المباشــر ، والنســبة المئوية للمســاهمة الأجنبية–أي ما إذا كان رأس المال الأجنبي يشكل ١٠٠ ٪ من رأس مال المشروع–وكذلك الحد الأدنى من حدود التشغيل لموظفي الدولة يجب أن تدرج جميعها في قرار مجلس الوزراء.اعتمادا على طبيعة المشـــروع ، يجوز لمجلس الوزراء تقديم اســـتثناءات لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر, ويجوز لشركات الاستثمار القيام باستثمارات أجنبية مباشرة في انتهاك لقواعد قانون اتحادي وشركات معينة.

ثانيا: القائمة السلبية

يتم تضـمين القطاعات والأنشـطة الاقتصـادية التي يحظر على المسـتثمرين الأجانب المشـاركة فيها ، كما هو مذكور في المادة (٧)(٢) من المرسوم رقم ١٩ لعام ٢٠١٨ ، في القائمة السلبية. تقتصر هذه الصناعات على استثمارات الدولة.

وفقا للمادة (٣٣٦) من القانون الاتحادي رقم (٢) لسـنة ٢٠١٥ بشـأن الشـركات التجارية ، لا يسـمح للشركات الأجنبية بممارسة الأعمال التجارية في الدولة أو فتح مكاتب أو فروع لها ما لم تحصل على ترخيص من السلطة المختصة ، والذي يمنح بعد موافقة الوزارة ومنحها الترخيص الذي يحدد النشاط. الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو للشركات الأجنبية المسموح لها بممارسة الأعمال التجارية في المناطق الحرة بالولاية. إذا بدأت شـركة أو مكتب أو فرع أجنبي العمل داخل أراضـي الدولة قبل الإجراءات الموضـحة في هذا القانون ، فإن الشخص الذي يقوم بالنشاط يتحمل المسؤولية الفردية والمشتركة.

وتنص المادة ٣٣٧ على أنه لا يجوز للمنشآت الأجنبية القيام بأعمال تجارية في الدولة إلا إذا كانت مسجلة في سجل المنشآت الأجنبية بالوزارة وفقا لأحكام هذا القانون وحصلت على التصاريح والتراخيص اللازمة وفقا لقوانين كل دولة.

ويكون مكتب أو فرع شركة أجنبية داخل الدولة نافذا قانونا في الدولة ويحدد الوزير إجراءات التسجيل لسجل الشركات الأجنبية ويراقب حسابات وميزانيات فروع الشركة الأجنبية داخل الدولة.

يعتبر مكتبا مسجلا فيما يتعلق بنشاطاته داخل الدولة وتخضع الأنشطة المنفذة لأحكام القوانين المعمول بها في هذا البلد، كما تصدر الوزارة قرارا يحدد فيه المستندات المراد إرفاقها بطلب التسجيل.

المحور الثاني: الأثر الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الإماراتي والتنمية الشاملة

يعتبر مناخ دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الاقتصادات تنافسية على المستوى العالمي، حيث حقق معدلات نمو عالية خلال السنوات الماضية، مما مكنها من احتلال المراتب الأولى في العديد من مؤشرات الأداء العالمية.

أولا: عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية في الإمارات

هناك عدد من العوامل التي تشكل في مجملها مناخا قد يكون جذابا أو طاردًا لرأس المال، والاستثمارات المختلفة، وبالتالي يجب على الدولة التي ترغب في جذب رأس المال الخارجي أن تأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل، ممثلة بشكل رئيسي في:

١. *العوامل الاقتصادية*

يمكن تلخيص أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي على النحو التالي:

i. طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب طبيعة النشاط دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة أعماله عبر الحدود، حيث توجد أنماط نشاط قابلة للتلف تستلزم حاجة المنتج، لتجنب الفشل، للبحث عن أسواق لستهلاكية منلسبة، ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها والبدء في الإنتاج هناك (Al-Mukhtar, 2013).

ii. زيادة أرباح المشروع: الهدف الأول الذي يسعى إليه المستثمر أو رائد الأعمال هو استدامة المشروع التجاري الذي يديره، ويتم ذلك فقط من خلال نجاح المشروع في الحفاظ على مستوى معين من العوائد، ولتحقيق هذا الهدف، يبحث المستثمر عن طرق مختلفة تؤدي إلى زيادة أرباحه. من وجهة النظر هذه، تميل العديد من الشركات التجارية إلى الاستثمار في بلدان أخرى من أجل تحقيق الأرباح، من خلال الإنتاج بتكلفة أقل، اعتمادا على درجات النمو المختلفة للاقتصادات الوطنية المختلفة.

iii. الرغبة في النمو السريع والاستثمار: إن تحقيق العوائد ليس العامل الوحيد الكافي في جذب الاستثمار الأجنبي، بل العامل الآخر الذي يلعب دورا مهما في جذب هذا الاستثمار هو السعي لتطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق. إن عدم قدرة السوق الوطنية على تحقيق أهداف الأعمال الاستثمارية في النمو والتوسع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي والبحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية (Diop *et al*., 2020).

iv. التخفيف من مخاطر الاعتماد على السوق الاقتصادية الموحدة: من العوامل الأخرى للاستثمار التجاري غير الوطني التخفيف من مخاطر الاعتماد على السوق الاقتصادية الموحدة، حيث يحاول رأس المال الأجنبي قدر الإمكان توزيع استثماراته في مختلف البلدان والأسواق من أجل الحد من التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الموحدة.

v. احتواء المعرفة التقنية والتربوية: تجدر الإشارة إلى أن التقدم العلمي والتقني يساهم بشكل أو بآخر في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث لا يمكن الحصول على التكنولوجيا وإنتاجها دون مساهمة أو مشاركة من يملكون أسرار التكنولوجيا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعتمد الدول النامية بشكل خاص صيغة التعاون العلمي، والتي تتجسد بشكل عام في عقود الاستثمار التي تركز على البحث والتطوير، ثم الإنتاج مع مؤسسات وشركات الدول المتقدمة. (Harkati & Shanafah, 2021).

vi. السيلسة الاقتصادية للدول المتقدمة: تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج، حيث إن هذا الاستثمار يجلب العديد من الفوائد لاقتصادها الوطني، حيث يؤدي إلى فتح أسواق جديدة لها، وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين وصولها إلى المواد الخام بأسعار معتدلة، مما يساهم في تحسين وضعها الاقتصادي.

٢ . *العوامل القانونية*

تلعب العوامل القانونية دورا متميزا في جذب الاستثمار الأجنبي ونموه وتطوره، حيث إنّ المستثمر غير الوطني، سواء كان فردا أو شركة، لن يستثمر خارج حدود بلده ما لم يكن لديه حماية قانونية كافية. توفر قوانين الاستثمار الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب لدفعهم لاستثمار أموالهم وخبراتهم التقنية والعلمية في منازل أخرى. (Mus'adawi, 2016).

وقد تضمّنت مواد القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ المتعلق بالشركات التجارية، التي دخلت حيز التنفيذ في الثاني من يناير ٢٠٢٢، تحولات جوهرية وتحديثات غير مسبوقة. وقد وُصِفت هذه التغييرات بوصفها تحولًا جذريًا في قواعد اللعبة من قبل المستثمرين وأهل القانون على حد سواء. وقد شكّلت دافعًا قويًا لتعزيز البيئة التنافسية للاقتصاد الوطني وديناميكية بيئة الأعمال، وذلك من خلال تعزيز انفتاح مناخ الأعمال في الدولة. وتحفّز هذه التحولات على توفير بيئة استثمارية حية ومتقدمة تمكن المستثمرين من تنفيذ مشاريع

حيوية للاقتصاد وزيادة جاذبية الشركات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخارجية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة. وبموجب القانون الجديد، تمنح فرصة التملك الأجنبي الحر للمستثمرين من مختلف الجنسيات في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة ١٠٠٪. باستثناء الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر الاستراتيجي المحدود. كما ألغيت الشرط السابق الذي يلزم الشركات الأجنبية التي تنوي فتح فروع ومزاولة أعمالها في دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود وكيل مواطن للدولة، مما يعزز من سهولة ممارسة الأعمال ويزيد من شفافية الأنشطة الاقتصادية. (Union News Center, 2022).

٣. *العوامل السياسية والاجتماعية*

كلما زادت استقراريه الوضع السياسي، زادت الفرص المتاحة للاستثمار وتحويل الأموال بين الدول بشكل كبير وسهل. يعد الاستقرار السياسي في بلد ما عاملاً فعالًا في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي وتسهيل حدوثه، مما يسهم في تنمية الاقتصادات الوطنية لتلك البلدان. أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية، فإن تفضيل المستهلكين للمنتجات الوطنية أو الأجنبية في تلك البلدان يؤثر على نشوء الاستثمار الأجنبي، حيث يتيح الاستيراد تطوير فرص الاستثمار الأجنبي (Al-Moussawi, 2012).

ثانيا: واقع الاستثمارات الأجنبية في الإمارات

نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الإمارات بنسبة ٤٪ في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠، ليصل إلى ٢٠,٧ مليار دولار، على الرغم من تداعيات جائحة "كوفيد-١٩" ، التي ألقت بظلالها على حجم الاستثمار والتجارة والاقتصادات العالمية ، وارتفع الرصيد التراكمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي ١٧١,٦ مليار دولار. وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة ١٠٦ لتفاقيات مع شركائها التجاريين لحملية وتشجيع الاستثمارات.

ووفقا لتصنيف الأونكتاد من خلال تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٢، ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ٤ ٪، حيث بلغ إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل في عام ٢٠٢١ ٢٠,٧ مليار دولار (٧٦ مليار درهم) مقارنة بـ ١٩,٨٨٤ مليار دولار (٧٣,٠٤ مليار درهم) في عام ٢٠٢٠ (UNCTAD World Investment Report, 2022).

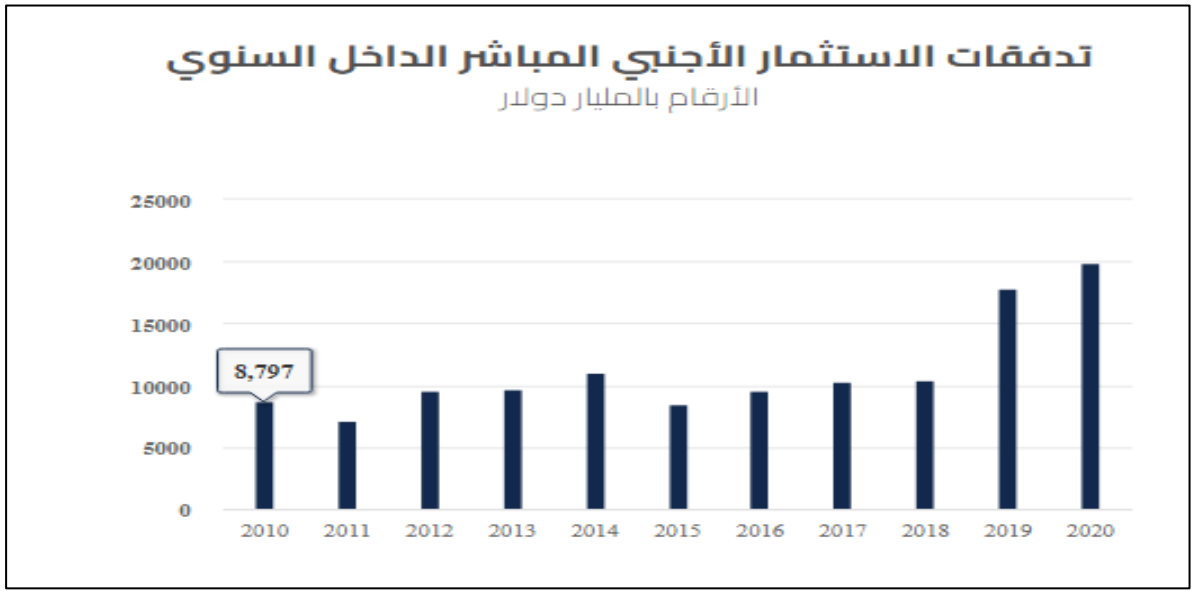

شكل (١): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل السنوي **المصدر**: وزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة

كما احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا، حيث تمثل ٣٧٪ من إجمالي التدفقات الداخلة إلى المنطقة، والتي بلغت ٥٥,٥ مليار دولار.

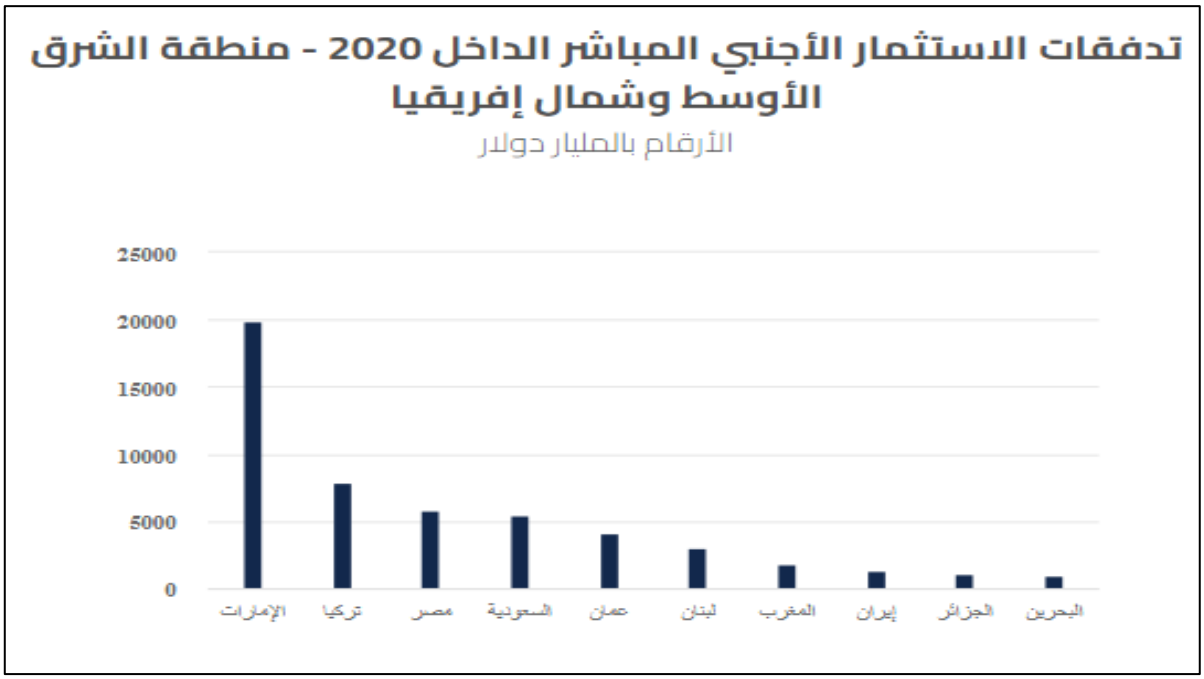

شكل (٢): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل ٢٠٢٠ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **المصدر**: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة.

أيضـــا تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة من الحصـــول على المرتبة الأولى في التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. احتلت المرتبة ١٩ في العالم في تدفق الاستثمار الأجنبي، والمرتبة ١٧ في تدفق الاستثمار الأجنبي في عام ٢٠٢١.

ثالثا: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الشاملة في الإمارات

للاستثمار الأجنبي العديد من الآثار منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، يمكن إيجازها على النحو التالي:

١. *الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة*

تتمثل الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في التأثيرات العكسية على الاقتصاد على سبيل المثال لا الحصر:

أ. الآثار الســلبية على ميزان المدفوعات: يشــير منتقدو ومعارضــو الاســتثمارات الأجنبية إلى أن التأثير الإيجابي للاســـتثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات من خلال زيادة عائدات البلاد من النقد الأجنبي قد يكون مؤقتا فقط، وأن هذه الاستثمارات لها آثار سلبية على ميزان المدفوعات على المدى المتوسط والطويل لعدة أسباب منها:

- زيادة الشركات الأجنبية التي تستثمر في واردات السلع والخدمات الوسيطة (Zayan & Hashi, 2021).
- وهناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات البلد المضيف، نتيجة لسياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة، لا سيما في حالة الاندماج مع فروعها.
- هناك بعض الممارسات التي تقوم بها الشركات الاستثمارية للحد من فروعها في بلد معين أو في جميع البلدان، حيث غالبا ما يحظر على الفروع التنافس مع الشركة الأم في الأسواق العالمية، أو ربما يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلى أسواق معينة فقط (Al-Mukhtar, 2013).

ب. الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلية: تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق البلدان المضيفة، إما لأن هذه الشركات تنتج أصنافا متميزة أو سلعا ليس لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على جزء كبير من الطلب في السوق على تلك السلع في البلدان المضيفة التي تكفل قيادة الأسعار. ولذلك، فإن أحد الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية هو التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية لمشاكل في التخلص من منتجاتها، مما يستلزم من الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات النلشئة من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يضمن لستمرار نشاط هذه الشركات (Mohammed, 2004).

ج. الآثار المحتملة على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال: يثير معارضو الاستثمارات الأجنبية بعض القضايا المتعلقة بتأثير هذه الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، فضلا عن قابليتها

للضغط من الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، وبالتالي فإن نشاط هذه الشركات قد يؤدي إلى انخفاض في الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة، ولكن بدرجات متفاوتة. كما يؤدي نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى خلق فئة من المستفيدين ترتبط مصالحهم بمصالح تلك الشركات، حيث تضم فئة المستفيدين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والوسطاء وغيرهم، وتشكل هذه الفئة مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات، حتى على حساب المصلحة الوطنية (Al-Nasseri & Al-Bataineh, 2020).

٢. *مزايا الاستثمار الأجنبي*

وعلى الرغم من الآثار السلبية التي تنعكس على البلد المضيف، فإن هذا لا ينفي المكاسب والمزايا التي يمكن أن يستفيد منها البلد المتلقي من هذه الاستثمارات الأجنبية. يتم تمثيل هذه المزايا بشكل رئيسي من خلال: (Al-Zain, 2012).

أ. الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا: لا تقتصر التكنولوجيا بمفهومها الواسع على سلسلة عمليات الإنتاج الفني فحسب، بل تمتد أيضا لتشمل المهارات، والقدرات التنظيمية، والإدارية، والتسويقية. ويمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا بوسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقات الترخيص وعقود المساعدة التقنية. وتشير بعض الدراسات إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تعتمد سرعة نقل التكنولوجيا على طريقة الاستثمار، والقدرة الاستيعابية للعمال الوطنيين، وكذلك العلاقة بين التكنولوجيا المستوردة والربحية وملاءمة المنتجات في شكلها النهائي للسوق.

ب. الاستثمار الأجنبي وتحسين كفاءة لستخدام موارد البلد المضيف: أدى التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية التي تستثمر في البلدان المضيفة إلى زيادة كفاءة الشركات المحلية من خلال منح التراخيص والمساعدة الفنية. وهناك توافق في الآراء بشأن أهمية الاستثمار الأجنبي، الذي هو السبيل الوحيد لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. كما يؤدي هذا الاستثمار إلى رفع القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات المحلية، وخاصة في قطاع التصنيع (Zayan & Hashi, 2021).

ج. الآثار المحتملة على التوظيف: تشير العديد من الدراسات إلى الدور المهم الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في تحسين مستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يوفرها تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلد المضيف، بالإضافة إلى فرص العمل التي تحققت نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية، ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل العالي للادخار والاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج والآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة، فضلا عن البيئة التنظيمية التي تعمل فيها، وكذلك مستوى ومهارة القوى العاملة في البلد المضيف.

من وجهة نظر الباحث، يظهر أن هناك مزايا واضحة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، يجب أن يتم التعامل معها بحذر وتوخي الحذر بالنسبة للآثار السلبية المحتملة:

- **نقل التكنولوجيا:** يعتبر نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية إلى البلد المضيف أحد أهم الفوائد المحتملة. ومع ذلك، يجب ملاحظة أن سرعة ومدى نقل التكنولوجيا قد يتأثر بعوامل مثل طريقة الاستثمار وقدرة العمال المحليين على استيعاب التكنولوجيا. قد يكون هناك تحديات في تحويل التكنولوجيا بشكل فعال واستيعابها بواسطة البنية التحتية والقوى العاملة المتاحة في البلد المضيف.
- **تحسين كفاءة استخدام الموارد:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد في تعزيز كفاءة استخدام الموارد في البلد المضيف، وذلك من خلال تطبيق الممارسات الإدارية والتقنيات الحديثة التي تتميز بها الشركات الأجنبية. ومع ذلك، يجب أيضًا مراعاة أن الاستثمار الأجنبي قد يؤدي إلى التركيز على قطاعات معينة وتهميش قطاعات أخرى في الاقتصاد المحلي، مما قد يؤثر على التوازن الاقتصادي والاستدامة الشاملة للبلد المضيف.
- **الآثار على التوظيف وتوزيع الدخل:** يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في تحسين مستويات التوظيف من خلال إيجاد فرص عمل مباشرة ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع المضيف. ومع ذلك، يجب مراعاة أن تأثيراته على التوظيف قد تختلف بناءً على ممارسات الشركات الأجنبية والبيئة التنظيمية المحيطة بها. قد يحدث تركيز على وظائف ذات مهارات منخفضة وأجور منخفضة، مما يمكن أن يؤثر على التوزيع العادل للدخل وزيادة الفجوة بين الطبقات الاقتصادية.
- **التبعات البيئية:** قد تنشأ مخاوف بشأن التأثير البيئي للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتوليد النفليات. يجب أن يتم التعامل مع هذه القضايا بعناية وتوفير الحماية البيئية والمعايير البيئية الصارمة لضمان استدامة البيئة المحلية.
- **الاعتمادية الاقتصادية:** قد يؤدي التركيز الزائد على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتباط الاقتصاد المضيف بشكل كبير بتدفقات رأس المال الأجنبي، مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات في سوق العملات الأجنبية والمؤثرات العالمية. يجب على البلد المضيف أن يتبنى سياسات وإجراءات مناسبة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر النمو.

بشكل عام، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر له فوائد كبيرة وقد يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي ونقل التكنولوجيا. ومع ذلك، يجب أن يتم التعامل معه بحذر واتخاذ إجراءات رقابية فعالة للحد من المخاطر المحتملة وضمان تحقيق التوازن والاستدامة الشاملة للتنمية.

الخاتمة وأهم النّتائج

على الرغم من المخاوف الشديدة المرتبطة بالتمويل الخارجي وتأثيره السلبي في الدول، وخاصة المخاوف من تدخل المجموعات الخارجية في النظام الاقتصادي وتهديد السيادة، إلا أن هناك تراجعاً واضحاً في هذه الآراء بين صناع القرار في العديد من البلدان. لقد أدركوا أن توسيع التمويل الخارجي وزيادته لا يمكن تجاهله، حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية عنصرًا حاسمًا في أسواقهم واقتصاداتهم الخارجية. واستنادًا إلى الدراسات السابقة، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

أهم النتائج

- تمثل دولة الإمارات قطبا رائعا في الحصول على استثمارات خارجية من خلال بعض المراكز والحوافز الصناعية والجنائية، والبنية التحتية المتقدمة، ومناخ المشاريع الجيد، مع تشجيع الانفتاح على العالم دون توقف، من خلال تحرير حركة رأس المال من وإلى دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التمويل الأجنبي لمباشر هو أقصى شكل متنوع من التمويل الخارجي وتوزيعه على العديد من القطاعات، حيث نكتشف أن أقصى القطاعات النقدية الفعالة والحاسمة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة تستفيد من نسبة مختلفة من التمويل المباشر، في حين أن استثمارات المحفظة والاستثمارات المختلفة تبقى مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية في كثير من الأحيان.
- تم إصدار مرسوم الاستثمار الأجنبي المبلشر في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٠ وقرار مجلس الوزراء الاتحادي يعكسان التزام الحكومة بتحسين بيئة الاستثمار.
- تم توسيع حوافز المنطقة الحرة وإتاحة الملكية الكاملة للمشاريع الأجنبية يشيران إلى تحفيز جذب الاستثمارات وتيسير عمل المستثمرين في الدولة.
- قامت دولة الامارات بإطلاق أكثر من ٤٠ منطقة حرة متعددة التخصصات يعزز تنويع الاقتصاد ويسهم في جذب مستثمرين من مختلف القطاعات.
- البنية التحتية للعالية الكفاءة والخدمات المميزة تجعل دولة الإمارات وجهة جاذبة للمستثمرين الأجانب.
- يعد إلغاء الشرط الذي يلزم الشركات الأجنبية بوجود وكيل مواطن يزيد من شفافية الأنشطة الاقتصادية ويسهم في تسهيل ممارسة الأعمال.
- وقد تضمّنت مواد القانون الاتحادي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ المتعلق بالشركات التجارية، التي دخلت حيز التنفيذ في الثاني من يناير ٢٠٢٢، تحولات جوهرية وتحديثات غير مسبوقة.

- وقد وُصِفت هذه التغييرات بوصفها تحولًا جذريًا في قواعد اللعبة من قبل المستثمرين وأهل القانون على حد سواء. وقد شكّلت دافعًا قويًا لتعزيز البيئة التنافسية للاقتصاد الوطني وديناميكية بيئة الأعمال، وذلك من خلال تعزيز انفتاح مناخ الأعمال في الدولة.
- وتحفّز هذه التحولات على توفير بيئة استثمارية حية ومتقدمة تمكن المستثمرين من تنفيذ مشاريع حيوية للاقتصاد وزيادة جاذبية الشركات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الخارجية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة. وبموجب القانون الجديد، تمنح فرصة التملك الأجنبي الحر للمستثمرين من مختلف الجنسيات في جميع القطاعات الاقتصادية بنسبة ١٠٠٪. باستثناء الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر الاستراتيجي المحدود.
- كما ألغيت الشرط السابق الذي يلزم الشركات الأجنبية التي تنوي فتح فروع ومزاولة أعمالها في دولة الإمارات العربية المتحدة بوجود وكيل مواطن للدولة، مما يعزز من سهولة ممارسة الأعمال ويزيد من شفافية الأنشطة الاقتصادية.
- ما يمكن إقراره بشكل أساسي مبني كليا على تلك التأثيرات هو رغبة الإمارات في اتخاذ بعض الإجراءات التي تعزز ثقة المستثمر بنفسه داخل النظام الاقتصادي الإماراتي، وتبدأ طريقة دخول تلك الاستثمارات أو إعطاء دفعة لوجودها في جميع قطاعات الأنشطة النقدية المختلفة، والآن لم تعد تبقى في جزء كبير منها مقتصرة على المجال المالي فقط، وبين الحين والآخر العقارات الفعلية، لتكون قادرة على مضاعفة مصيرها.

References

Abdelrahman, H. (2011). Sustainable development and the requirements for achieving it. *Research Presented to the Forum of the Government Strategy in Eliminating Unemployment and Achieving Sustainable Development.* Faculty of Economic and Management Sciences, University of Messila Algeria.

Abdessalam, A. (2003). *Business economics and international investment.* New University House: Egypt.

Aberu, Felix & Oladapo, Emmanuel & Adegboyega, Soliu. (2021). Investors' objectives and foreign direct investment inflows in African regions. *Euro Economica, 3*(39), 61-73.

Ahmed, I. O. A. S. (2020). *The impact of foreign direct investment on economic growth in Vietnam*. *Journal of Business Research, 42*(4), 202-237.

Al-Dusuqi, Mahmoud Siraj Ibrahim. (2019) Al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir: Al-mafhum al-anwa'-al-nazariyyat. *Academic Journal for Economy and Business*, *4*, 143-156.

Al-Jubouri, A. R. (2014). *Daur al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir fi al-tanmiah al-iqtisadiyyah.* Jordan: Al-Hamed Publishing and Distribution House.

Al-Mousawi, A. R. A. R. (2012). *Tahlil al-'awamil al-muatthirah 'ala al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir fi al-urdun khilal fatrah 2002-2011.* Amman, Jordan: Ahl Al-Bayt magazine.

Al-Mukhtar, Al-fatih Muhamad Uthman. (2013). Al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir wa dauruhu fi tahqiq al-tanmiah al-iqtisadiyyah fi al-Sudan khilal al-fatrah lin 2000 ila 2010. *AMABARAC: Majallah Ilmiyyah Arab American Academy of Technology Sciences*, *4*(11), 15-26.

Al-Zain, M. (2012). *Aliyat li tasji' wa tasji' al-istithmar ka adah li tamwil al-tanmiah al-iqtisadiyyah.* [Doctoral dissertation, University of Algiers, 2 Rue Didouche Mourad, Alger Ctre, Algeria].

Ayeb, A. (2011). *Controlling the overall performance of the economic institution in algeria under the challenges of sustainable development*. [Doctoral dissertation, Ferhat Abbas Setif University, El Bez, Sétif, Algeria].

Bugazi, F. (2015). *Al-athar al-iqtisadiyyah li al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir.* International Scientific Conference on: Foreign Direct Investment and Development in the Arab World, Jordan: Center For Research and Development of Human Resources Ramah-Jordan.

Deeb, M. M., Hassan, H., & Ismail, R. G. (2020). *The impact of foreign direct investment on exports in syria: Causality and co-integration tests*. Journal of Tishreen University for Research and Scientific Studies - Series of Economic and Legal Sciences*, 42*(4), 185-200.

Farid Umar. (2015), *Tahsin manakh al-istithmar al-ajnabi ka aliah li taf'il tanasufiyyah al-iqtisad al-jazair*i. [Doctoral dissertation, University of Muhammad Khaidir, Algeria].

Haddadi, A., Abid, A., & Abid, S. (2020). *The impact of institutional performance on attracting foreign direct investment to Algeria: A standard study using ARDL during the period 1995-2019*. Economic Studies*, 20*(1), 35-54.

Harkati, N., & Shnafah, J. (2021). *The impact of indirect foreign investment on the performance index of the Amman stock exchange: An analytical study using the ARDL model for the period 1996-2019.* Economic Studies*, 21*(1), 556-580.

Lahul, Ibrahim, Boumidien, Hussein. (2018). Daur al-siyasah al-jibaiyyah fi tahfiz al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir fi al-Jazair. *Majallat al-Ibda', 7*, 66-80.

Majida, S. (2011). Foreign direct investment and its impact on economic growth*. The Nineteenth Annual Scientific Conference on Investment Rules between National Legislation and International Agreements and their Impact on Economic Development in the United Arab Emirates.* Faculty of Law, United Arab Emirates University.

Mujahid. (2016) Al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir fi Misr: Al-tahaddiyat wa subul al-ataghallub 'alaiha. *Journal of Business Researches and Studies*, *36*(4), 321-360.

Murabit, Bilal. (2019). *Athar al-istithmar al-ajnabi 'ala al-numuww al-iqtisadi fi al-Jazair: Study from year 1986-2018*. *Majjalat al-Iqtisad al-Jadid, 12*(3), 597-615.

Mus'adawi. (2016) Daur manakh al-istithmar fi jazbi al-istithmarat al-ajnabiyyah al-mubasyarah: dirasah hallah li al-jazair, *Journal of Jarash for Researches and Studies*, *17*(2), 585-626.

Nasri, O. M. Y., & Bataineh, I. M. A. (2020). *The impact of foreign direct investment on economic growth in the Kurdistan region of Iraq.* [Master dissertation, Al al-Bayt University, Mafraq].

Qarafi, Ammar. (2022). Daur al-istithmar al-ajnabi al-mubasyir fi al-tanmiah al-iqtisadiyyah: qira'ah fi al-tajribah al-siniyyah*. Journal of Wealth and Business Economy*, *6*(2), 201-218.

Rima, Burj Rasouta. (2020). Athar al-ithtismar al-ajnabi al-mubasyir 'alaal-ithtismar al-mahalli-dirasah qiasiyyah. *Journal of Institute of Economic Sciences*, *23*(2), 1685-1696.

Salem, S. (2020). The Role of Environmental Accounting in Raising the Efficiency of Environmental Performance for the Purposes of Achieving Sustainable Development. *A Scientific Contribution Presented in the Framework of a Collective Book on: Strategic Visions Economy Environment and Sustainable Development: Policies and Challenges, Laboratory of Economic Development Studies, Faculty of Economic and Management Sciences, Ammar Thleiji University - Aghwat.*

Talim, Ali, Kafi, Faridah. (2017). Daur al-istithmar al-ajnabi nahwa al-qita' al-sina'i ka rahan asasi li-al-nuhud bi al-iqtisad al-watani: Taslit al-dau' 'ala al-fatrah 2002-2016. *Forum Journal for Economic Studies and Researches*, *2*, 253-266.

Union News Center. (2022). *10 Mazaya tursakh jadhibiat al-imarat lilal-istithmar al-ajnabii al-mubashir.* Markaz al-Ittihad. https://www.aletihad.ae/news/الاقتصادي/١٠/٤٣٠٦٤٧٠-مزايا-ترسخ-جاذبية-الإمارات-للاستثمار-الأجنبي-المباشر.

Víg, Z. (2018). The importance of foreign direct investments and instruments for their protection*. Hungarian Journal of Legal Studies*, *59*(4), 443-452.

Ziyan, N., & Hashi, N. (2021). The impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria: An applied study using the bounds approach 1990-2018. *Majallat Dafatir Iqtisadi, 12*(1), 19-31.